

فأما قال القرافي في الأحكام السوابق والثلاثون
 ما معنى مذهب مالك الذي تقلده فيه ومذهب غيره من العلماء
 فإنه قلتم هو ما يقول من الحق أسهل بقولنا الواحد نصف
 الاثنين وسائر الحسابات والعقليات مما لا تقلد فيه
 وإن قلتم هو ما يقول من الحق في الشرعية مما طلب
 صاحب الشرع بطل ذلك بأصول الدين وأصول العقائد فإنها
 أمور ملتبها صاحب الشرع ولا يجوز التقليد فيها ما مالك
 ولا غيره وإن قلتم هو الغرض الشرعية قلتم إن أردتم
 جميع الغرض بطل ذلك بالغرض بالمعلومة من الدين
 بالضرورة كالصلوة الخمس وصوم شهر رمضان وتحريم الربا
 والكذب والسرفعة ونحوها فإنها لا تقلد فيها لكونها
 ضرورية والمعلوم من الدين بالضرورة لا يستعمل فيه التقليد
 لاستتوا الخاصة والعامة فيه وهي من الغرض وإن أردتم
 بعض الغرض فما قلتم وان بيئتم ضابطه لا يتبع لكم
 المقصود لأن الحد حبيبي لا يكون حيا معا فإنه يخرج عنه
 ما يقلد ويم فيه من أسباب الأحكام وشروطها فإن أسباب
 الأحكام وشروطها غير نفس الأحكام وكذلك قال العلماء
 الأحكام خطاب المخلوق والأسباب والشروط من خطاب
 الموضع وإنما يابان متباينان ولا حل هذه المسئلة لا يكاد يقنيه
 من منعقة العقول بسبيل من حقيقة مذهب إمامه الذي
 يقلده فيه ويعرفه على الخصم **أما** عام في جميع المذاهب
 وهذا

التي تقلد فيها الأئمة وجوابه أن ضابط المذهب
 التي تقلد فيها الأئمة خمسة أشياء لا سادس لها الأحكام الشرعية
 الشرعية الاجتهادية وأسبابها وشروطها وموانعها والحجج
 المثبتة للأسباب والشروط والموانع من سبيل
 تقلد فيه العلماء فالبدل هذه الخمسة على الوجه يكون محييا
 بالضابط الجامع للمانع ومما يعد ذلك يكون الجواب فيه
 مختلفا لعدم الجمع أو لعدم المنع انتهى قلتم وكلامه يبي
 على أنه لا يجوز التقليد في العقائد وقد عرفنا ما فيه
 ثم قال يبيغي أن يقال إن الأحكام الشرعية لا تختص بمذهب
 مذهب إجماع من الأئمة المحمديين ولا يقال في شيء منها
 لأنه مذهب الشافعي مثلا بل لا يفتى في ذلك وأحد منهم
 إلى ما يختص به وحده أو ما يشترك فيه البعض دون
 البعض وبما هذا أو يزداد في الضابط السابق هذا التقليد
 مذهب مالك مثلا يختص به من الأحكام الشرعية كما
 بالشرعية الاجتهادية وما اختص به من ذلك الأحكام
 وشروطها وموانعها والحجج المثبتة لها وهذا هو
 الدليق الذي يعزم في عرف الاستعمال انتهى لفتاني في
 شرح على الجوهر **وقوله** الأحكام الشرعية
 التي آخره قال القرافي بعدما تقدم فقولنا الأحكام الشرعية
 اعترافا عن العقلية كالحساب والهندسة والحسية
 وغيرها وقولنا الشرعية اعترافا من أصول الدين